كانت مسؤولة، بطريقة مباشرة، عن تجنيبه انكماشات حادّة في دورة أعماله.

هذه الدراسة، اذاً، تنطلق من فرضية، وتتسلسل نحو محاولة البرهنة عليها. تقوم هذه الفرضية على ان الاداء الاقتصادي الاسرائيلي قام، منذ مطلع الخمسينات، على محاولة امساك طرفي نقيض في يد واحدة: المحافظة على وتيرة نمو اقتصادي سنوي عالية نسبياً، من جهة، والتعايش مع الازمات التي تتولّد من ضمان مستوى معيشي مرتفع، من جهة أخرى. ومن سوء الطالع، فان هذه الدائرة السحرية المغلقة في العلاقة بين النمو الاقتصادي والازمات المرافقة له، صاحبتها، في العادة، تعابير يومية مثل «كرة الثلج الخاصة بانهيار اقتصادي» و«انحسار قدرة الاقتصاد» و«بناء من الورق ينهار»، الخ. بيد ان توصيف هذه الدائرة بات يحتاج الى مزيد من التحديد، بل يقتضي منّا القول، مثلاً، انها علاقات نَسَقٌ (أو نموذج) ذي مركز تدور حوله سائر المتغيّرات الاخرى، أو يمكن وصفها بأنها علاقة هرمية ذات مستويات. وفي الحالتين، سيكون النمو هو المركز، أو قمّة الهرم، في نموذج التطوّر الاقتصادي، وستكون الأزمة هي المركز، أو القمة، في النموذج المضاد.

ننتقل، الآن، الى توصيف بعض الملامح العريضة لهيكل الاقتصاد الاسرائيلي في واقعه الراهن، بغية التمحيص، ولو على استحياء، في الامتدادات المستقبلية التي تنطوي عليها الابعاد الاساسية لهذا الاقتصاد، ولكن مع نوع من التواضع المحمود. ولعلّ أهمّ الملامح التي ستتمّ الاشارة الموجزة اليها، هي التالية: اولاً، مجالات توليد الناتج المحلي الاجمالي؛ وثانياً، توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ وثالثاً، استخدامات الناتج المحلي الاجمالي. ولهذه المقاييس اهمية خاصة، اذّ انها تعتبر من أفضل التعبيرات الكميّة الاجمالية عن مدى النمو الذي أصاب الهيكل الاقتصادي الاسرائيلي.

مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي

خلال العقود الاربعة الماضية، شهد الناتج المحلي الاجمالي، في اسرائيل، تحوّلاً بنيوياً، انعكس، في شكل نوعي، على مختلف القطاعات الاقتصادية المكوّنة له. وأول ما يلفت الانتباه، في هذا الخصوص، هو التبدّل الذي طرأ على الوزن النسبي لهذه القطاعات، من جهة، وعلى تركيبها الداخلي، من جهة أخرى. وبالطبع، فان أي استنتاج أولي حول المحتوى العملي لمساهمة هذه القطاعات يتطلّب، أساساً، تجاوز النسب الاجمالية، على أهميتها، وتحليل طبيعة العلاقة بين هذه القطاعات، بما يمكّننا من معرفة إنْ كان نمو قطاع ما يتمّ على حساب قطاع آخر، أو ان القطاعات المكوّنة للناتج المحلي الاجمالي تتكامل، وظيفياً، بحيث مهما امتدت فترة توسّع قطاع ما، فانه سيصل، اخيراً، الى سقف لا يستطيع تجاوزه، لينقلب هذا النزوع الى اتجاه معاكس فيما بعد، ويبدأ القطاع الآخر بالاستفادة المتسارعة من توسّع القطاع السابق.

هذا الاتجاه جسّده احد الباحثين الاقتصاديين، بصورة حسّية ملموسة، بتأكيده، مثلاً، «ان الانتاج الزراعي كان، بالمقادير الثابتة، يساوي، العام ١٩٨٥، ١١٢,٣ في المئة من الانتاج الزراعي العام ١٩٨٠، والذي كان ٦,٢ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي؛ وهذا يعني، استطراداً، ان نمو حجم الزراعة بـ ١١٢,٣ في المئة لم يردع عنها خسارة ١٨ في المئة من وزنها النسبي. وبالمقابل، ارتفع الوزن النسبي للصناعة، العام ١٩٨٥، الى ٢٣,٤ في المئة من الناتج المحلي، أي ١٣٦,٨ في المئة من الوزن النسبي الذي كان للصناعة العام ١٩٨٠، والبالغ ١٧,١ في المئة»[١٤]. وفي ضوء تناوله لتطوّر الوزن النسبي، مقارنة بالنمو الفعلي الذي تحقق في قطاع الزراعة، قرر: «ان الزيادة الفعلية